مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مفهوم الديمقراطية وتأثيرها على بناء المجتمعات المستدامة
اسم الكاتب: م.م. ناديه عبد الهادي سوادي هاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9781
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الثالث عشر – العدد الثاني - 2024 مجلة العلوم القانونية والسياسية

مفهوم الديمقراطية وتأثيرها على بناء المجتمعات المستدامة

The Concept of Democracy and Its Impact On Building Sustainable Societies

الاختصاص العام: العلوم السياسية الاختصاص الدقيق: النظم السياسية

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، المجتمعات المستدامة، المشاركة السياسية.

Keywords: Democracy، Sustainable Communities، Political Participation.

تاريخ الاستلام: 2024/6/23 – **تاريخ القبول**: 2024/7/23 – **تاريخ النشر**: 2024/12/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2024.13.2.2

م.م ناديه عبد الهادي سوادي هاني

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Assist. Lect. Nadia Abdul Hadi SwadiHane

University of Diyala-College of Law and Political Science

nadea2023@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

تمثل الديمقراطية نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ المشاركة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، إذ يمارس الشعب السلطة من خلال انتخاب ممثلين لهم والمشاركة في صنع القرارات السياسية، و تؤثر الديمقراطية على بناء المجتمعات المستدامة بشكل كبير من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية إذ يقوم النظام الديمقراطي بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات، مما يسهم في تعزيز شعور الانتماء والمسؤولية المجتمعية ويعمل على بناء المجتمعات المستدامة، وتعتبر الديمقراطية منبراً لحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية مما يسهم في التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وأيضاً تسهم الديمقراطية في تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي في المجتمع، إذ تعتبر الديمقراطية عنصراً أساسيا في بناء المجتمعات المستدامة من خلال تعزيز العدالة والمشاركة والتنمية بشكل شامل ومتوازن.

Abstract

Democracy represents a political system based on the principle of participation, transparency, and respect for human rights, where the people exercise power by electing their representatives and participating in political decision-making. Democracy has a significant impact on building sustainable societies by enhancing community participation, as the democratic system involves citizens in the process of Decision making it contributes to enhancing the sense of belonging and societal responsibility and works to build sustainable societies. Democracy is considered a platform for protecting human rights and promoting social justice, which contributes to peaceful coexistence among members of society. Democracy also contributes to reducing poverty and social disparity in society, as democracy is considered an essential element in building Sustainable societies by promoting justice, participation and development in a comprehensive and balanced manner.

المقدمـــــة

Introduction

في عالم غير مستقر، يبقى مفهوم الديمقراطية ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المستدامة، وتعد الديمقراطية أكثر من مجرد نظام سياسي، فهي أسلوب حياة يعتمد على مشاركة المواطنين في صنع القرار وضمان حقوقهم وحرياتهم، وترتبط الديمقراطية بعناصر أساسية مثل العدالة، المساواة، واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع الحوار الاجتماعي.

وتعتبر الديمقراطية على صعيد بناء المجتمعات المستدامة أداة فاعلة لـضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعمل الديمقراطية على توفير البيئة المناسبة لـتفعيل الشراكة بين المواطنين والحكومات والمؤسسات غير الحكومية مما يسهم في اتخاذ القرارات المستنيرة وتنفيذ السياسيات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: أهمية البحث:

First: The Significance Of The Study:

الديمقراطية هي مفهوم يشير إلى نظام حكم يعتمد على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية وتحديد مصير الحكم، ويعتبر بناء مجتمعات مستدامة تحدياً كبيراً حيث يظهر تأثير الديمقراطية على هذه المجتمعات من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: إشكالية البحث:

Second: The Problem Of The Statement:

تتمثل إشكالية البحث فيما إذا كان مفهوم الديمقراطية يمثل البناء الأساسي الذي تستند اليه المجتمعات في تجسيد التنمية المستدامة فـكيف يمكن ترسيخ مفهوم الديمقراطية في تلك المجتمعات لكي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثالثاً: فرضية البحث:

Third: Research Hypothesis:

تكمن فرضية البحث في أيجاد علاقة إيجابية وموثوقة بين درجة الديمقراطية في المجتمع وبناء المجتمعات المستدامة، إذ يؤدي تعزيز الديمقراطية إلى تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: أهداف البحث:

Fourth: Aims Of The Study:

يهدف البحث إلى تحليل تأثير الديمقراطية على بناء المجتمعات المستدامة من خلال دراسة العلاقة بين العوامل الديمقراطية ومؤشرات الاستدامة، وكذلك فهم طبيعة وآليات العلاقة بين الديمقراطية والاستدامة وكيفية تأثيرها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد العوامل المؤثرة في تعزيز او عرقلة بناء مجتمعات مستدامة في سياق النظم السياسية.

خامساً: منهجية البحث:

Fifth: The Methodology:

استندت الدراسة على المنهج التحليلي، لـ تحليل تأثير الديمقراطية على بناء المجتمعات المستدامة للوصول إلى استنتاجات دقيقة ومفيدة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي للوقوف على الأحداث التاريخية.

سابعاً: هيكلية البحث:

Seventh: Outline Of The Research:

لغرض البحث في موضوع (مفهوم الديمقراطية وتأثيرها على بناء المجتمعات المستدامة) فأن ذلك سيقتضي تقسيم البحث إلى مقدمة ومطلبين وخاتمة، سنتناول في المطلب الأول ماهية الديمقراطية والمجتمعات المستدامة، نبين في الفرع الأول مفهوم الديمقراطية، أما الفرع الثاني نتناول فيه مفهوم المجتمعات المستدامة. وبعد ذلك نتناول في المطلب الثاني تأثير الديمقراطية في بناء المجتمعات المستدامة في فرعين أيضا، الفرع الأول سنتكلم عن المشاركة السياسية وتمكين الأفراد في المجتمع، أما الفرع الثاني نتناول فيه آليات تعزيز الديمقراطية المستدامة. وفي الخاتمة سنبين ما توصلنا إليه من استنتاجات وتوصيات.

المطلب الأول

The First Requirement

ماهية الديمقراطية والمجتمعات المستدامة

The Nature of Democracy and Sustainable Societies

تقوم الديمقراطية على مبدأ أساسي، وهو أن يكون الشعب هو صاحب السلطة، والقرارات الصادرة تكون نابعة لرغبات الشعب وطموحاته[1].إذ تعتبر الديمقراطية النظام الذي يضمن مشاركة الشعب في رسم مصيرهم وتحديد مسار تطورهم السياسي والاجتماعي[2].حيث تركز الديمقراطية على المساواة وحقوق الإنسان والعدالة، وتوفر بيئة ملائمة لتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال تهيئة بيئة مثلى لتحقيق التنمية المستدامة و تمكين الأفراد من المشاركة في وضع الأساسيات التي تعكس احتياجاتهم وتطلعاتهم على المدى الطويل، مما تعم الفائدة على الأفراد في المجتمع[3].إذ تمثل الديمقراطية أسلوب حياة يعزز العدالة والمساواة والتنمية المستدامة وتحقيقها يعتبر أمرا حاسماً في بناء مجتمعات تزدهر وتنمو بشكل مستدام. ولـ أجل الوقوف على ماهية الديمقراطية سنبين مفهوم الديمقراطية من حيث تعريفها وأنواعها ومبادئها ثم نتطرق إلى المجتمعات المستدامة من حيث النشأة والأبعاد والأهداف والمعوقات.

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية:

The First Section: The Concept of Democracy:

تهدف الديمقراطية بصورة عامة إلى وصول المجتمعات للاستقرار من خلال حرية التعبير عن الرأي وتحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون والمشاركة السياسية بعيداً عن كافة الانتماءات[4]، إذ تتميز الديمقراطية بالشفافية من خلال ممارسة الأفراد (الشعب)بمراقبة الأنظمة السياسية عن أدائها لأعمالها، ويختلف مفهوم الديمقراطية من بلد إلى أخر حسب الأنظمة القائمة، إذ تعتبر الديمقراطية كلمة يونانية متكونه من لفظين وتعني حكم الامة أو السلطة للشعب حيث جعلت من الفرد الغاية ومن الدولة الوسيلة[5].

ويمكن تعريف الديمقراطية بأنها: (شكل من أشكال الحكم حيث يمارس فيه مجموعة من المواطنين حق اتخاذ القرار السياسي)[7]. وتعرف أيضاً بأنها: (حكم الشعب لـ نفسه بصورة جماعية، وعادة ما يكون بواسطة نظام التصويت والتمثيل النيابي)[8]. وعلى الرغم من اختلاف التعريفات التي عرفت بها الديمقراطية، الا أن جوهر الديمقراطية هو تحقيق الحرية والعدالة والازدهار الاقتصادي،

ولتحقيق ذلك لابد للمواطنين والحكومات العمل سوية لـ تحقيق العدالة وتعزيز قيمة الفرد والمشاركة في تحديد مصير الدولة وتشكيل سياستها.

أما تاريخياً فقد قامت البشرية منذ العصور القديمة بالبحث عن أفضل نظام للحكم، فـ ظهرت أنظمة عديدة منها نظام الحكم الفردي ونظام الحكم الديمقراطي[9]. والديمقراطية هي كلمة أصلها يوناني تتكون من شقين، الشق الأول (Demo) وتعني عامة الناس، أما الشق الثاني (Kratia) وتعني حكم عامة الناس[10].ويعتبر مؤرخين أخرين أن نشأة الديمقراطية و أولى أشكالها قد ظهر في جمهوريات الهند القديمة في القرن السادس قبل الميلاد حيث كانت تلك الجمهوريات تعرف بـ (ماها جانا باداس)، بعدها اختفت الديمقراطية خلال العصور الوسطى في أوربا وأسيا والشرق الأوسط، ثم استطاعت الظهور مجدداً في أوربا بداية العصور الحديثة، وبعد ذلك جاءت الثورتان الأمريكية والفرنسية اللتان أحدثتا انعطافا رئيسياً في مسار الديمقراطية، ويمكن القول أن الديمقراطية تطورت لـ تعرف بمعناها المعاصر في القرن العشرين وخصوصاً بعد انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية[11].

وللديمقراطية عدة أنواع أبرزها:

أولاً: الديمقراطية المباشرة: الديمقراطية المباشرة عادة ما تسمى بالديمقراطية النقية، بسبب أن الأفراد يمارسون سلطة صنع القرار بشكل مباشر بلا إنابة ولا وكالة، وكان هذا النوع من الديمقراطية متواجد في المدن الاغريقية القديمة ولاسيما أثينا [12].

ثانياً: الديمقراطية التمثيلية: في هذا النوع من الديمقراطية يقوم الشعب بـ انتخاب ممثلين عنهم للمشاركة في صنع القرارات السياسية [13].

ثالثاً: الديمقراطية شبه المباشرة: الديمقراطية شبه المباشرة هي نظام يجمع بين عناصر الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية، حيث يقوم الشعب في اتخاذ القرارات المهمة مباشرة، مع وجود ممثلين لتنفيذ القرارات وإدارة الحياة اليومية [14].

وتعد الديمقراطية نظام حكم يهدف إلى مشاركة الأفراد في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم، ويقوم أيضاً على ضمان حقوق الإنسان من خلال توفير بيئية ملائمة لممارسة السلطة بشكل شفاف، إذ تقوم الديمقراطية على عدة مبادئ أبرزها [15]:

أولاً: سيادة الشعب: يجب أن تكون السلطة الفعلية مبنية على إرادة الشعب وموافقته، ويتم ذلك عن طريق إجراء انتخابات تكون حرة ونزيهة.

ثانياً: احترام حقوق الأقليات: من مبادئ الديمقراطية مراعاة احترام حقوق الأقليات، ويكون ذلك من خلال إشراكهم في الحياة السياسية دون تمييز.

ثالثاً: حماية حقوق الفرد: حقوق الفرد وهي كثيرة حيث تركز الديمقراطية على حمايتها والعمل دون انتهاكها ومنها حرية التعبير والدين وحقوق المرأة والطفل وغيرها من الحقوق التي يجب حمايتها.

رابعاً: العدالة: توفر الديمقراطية العدالة بين أفراد المجتمع من خلال سن القوانين بواسطة نواب مختارين من قبلهم.

خامساً: المساواة: تؤمن الديمقراطية في المساواة في الفرص وتوزيعها دون تمييز لجميع الأفراد.

سادساً: المشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات الحرة والنزيهة.

سابعاً: احترام القانون ويتم ذلك من خلال احترام القانون ومؤسساته وضمان أن الجميع يخضع لسلطة القانون بمن فيهم القادة والرؤساء.

ثامناً: العقلانية من خلال التشجيع للنقاشات المفتوحة والحوار العقلاني لحل القضايا والمشكلات.

أما أهداف الديمقراطية فتهدف بشكل عام إلى تحقيق الاستقرار للمجتمعات من خلال حماية حقوق الإنسان، إذ تسعى إلى تحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين الأفراد وايضاً تسعى إلى ضمان الحقوق الأساسية لجميع فئات الشعب، كما أن الديمقراطية تطمح إلى مجتمع تكون احتماليات العنف المدني فيه منخفضة، وتهدف الديمقراطية ايضاً إلى جعل الأنظمة الديمقراطية المستقرة باقية وأن تكون ديمقراطية باحتمالات عالية وكذلك احترام المال العام والمحافظة عليه[16].

الفرع الثاني: مفهوم المجتمعات المستدامة:

Section Two: The Concept of Sustainable Communities:

تعد المجتمعات المستدامة من الأهداف الرئيسية للأنظمة الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، حيث تركز هذه المجتمعات على تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال المستقبلية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مما يضمن استخدام الموارد بكفاءة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير فرص الحياة الكريمة للجميع من خلال القضاء على الفقر دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على البيئة[17].

وتعود نشأة المجتمعات المستدامة إلى العصور القديمة، فهي ليست فكرة حديثة إذ وجدت في الحضارات القديمة مثل الحضارة الصينية والهندية التي كان لها نهج مستدام للزراعة واستخدام الموارد، وفي العصور الحديثة، أصبحت المجتمعات المستدامة موضوعاً مركزياً في النقاش العالمي بفضل التقدم الصناعي والزيادة السكانية وتدهور البيئة، إذ بدأت الجهود لتطوير المجتمعات المستدامة في القرن العشرين مع التركيز على الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد، والتنمية المستدامة، فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 بتشكل (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة) وكان من أهداف هذه اللجنة هو إعادة النظر في البيئة والتنمية، واقتراح أشكال جديدة للتعاون الدولي، والتزام العمل لدى الأفراد والمنظمات الطوعية والمؤسسات والمصالح والحكومات[18].وفي عام 1992 عقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وفي عام 2002 عقد مؤتمر التنمية المستدامة في جاهاسبرج بجنوب أفريقيا وكان هدف هذا المؤتمر هو القضاء على الفقر وغيرها من الأمور التي تمس المجتمعات المستدامة[19].

ويعتمد المجتمع المستدام على عدة أبعاد أساسية لضمان تحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد والاجتماع، والأبعاد الرئيسية للمجتمع المستدام هي:–

أولاً: البعد البيئي: يعتبر الحفاظ على البيئة من أهم عوامل تطور المجتمع الإنساني، إذ أن الحفاظ على البيئة يخدم الإنسانية، وقد نصت أغلب دساتير دول العالم على حماية البيئة، وذلك لما لها من علاقة برفاهية الإنسان، والحفاظ على البيئة يشمل التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، والتخفيف من التلوث وتقليل النفايات، وتحسين جودة الهواء والماء[20].

ثانياً: البعد الاقتصادي: يهدف البعد الاقتصادي للمجتمعات المستدامة إلى خلق نظام اقتصادي يعزز الرخاء والتنمية بطريقة تحافظ على الموارد وتوفر فرصاً متساوية للجميع دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها، إذ يسعى هذا البعد إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والمناطق الجغرافية[21].

ثالثاً: البعد الاجتماعي: يسعى البعد الاجتماعي لتوفير فرص متساوية ومنصفة لجميع أفراد المجتمع في مجال الصحة والتعليم وفرص العمل، ويهدف إلى ضمان الحق في الحياة والحرية والتعبير والمشاركة السياسية، كذلك يهدف إلى بناء مجتمعات تكون قادرة على التكيف مع التحديات والمخاطر المتغيرة، مثل التغيرات المناخية والتغيرات الطبيعية، وذلك من خلال تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية[22].

وقد قامت منظمة الامم المتحدة في عام 2015 بوضع سبعة عشر هدفا، إذ تم إدراجها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030ومختصر هذه الأهداف هو القضاء على الفقر في جميع أشكاله على الصعيد العالمي، والقضاء على الجوع حيث كان الهدف تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة. ومن جانب الصحة فقد كان هدف منظمة الأمم المتحدة هو الصحة الجيدة والرفاهية من حيث ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع، والتعليم الجيد وإتاحته للجميع، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وايضاً مياه نظيفة وصرف صحي والطاقة المستدامة وإمكانية الوصول اليها بأسعار معقولة، والنمو الاقتصادي والشغل اللائق. وكذلك الصناعة والابتكار من خلال تعزيز الصناعة، والتقليل من الفوارق داخل الدول وبين الدول. وخلق مدن مستدامة آمنة ومقاومة للصدمات، واستهلاك مستدام، ومقاومة تغيير المناخ والحفاظ على الحياة البحرية وايضاً الحياة على اليابسة وحماية التنوع البيولوجي. والسلام والعدالة وبناء مؤسسات فعالة ومستجيبة، وتعزيز الشراكات العالمية لتحقيق الأهداف[23]. إذ أصبح العمل على تحقيق هذه الأهداف مسؤولية عالمية، إذ أن من الضروري أن تتكاتف الدول لضمان تحقيق أهداف المجتمعات المستدامة للعالم أجمع.

وهناك العديد من المعوقات التي تحيل دون تحقيق بناء المجتمعات المستدامة إذ لا بد من الوقوف على أهم التحديات التي تعيق تحقيقها ومنها[24]:

أولاً: الكثافة السكانية: تعد الكثافة السكانية من أكبر معوقات بناء المجتمعات المستدامة إذ تؤدي إلى زيادة استهلاك الموارد والخدمات بشكل عام وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة مما يؤدي إلى زيادة البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور الأحوال المعيشية وبالتالي تدني مستويات التعليم والصحة وانتشار الفقر. لذلك لا بد من وضع خطط استراتيجية متكاملة لمعالجة ظاهرة الكثافة السكانية بهدف تحقيق مجتمعات مستدامة.

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي من أهم القضايا المؤثرة في بناء المجتمعات المستدامة، إذ من الصعوبة تنفيذ الخطط التي تدعم وتعزز تنمية المجتمعات إذ غالباً ما يتم توجيه الموارد الأساسية لسياسات أمنية وعسكرية بدلاً من توجيهها لدعم التنمية، لذلك لابد من تحقيق الاستقرار السياسي للوصول إلى مجتمعات مستدامة.

ثالثاً: التغيرات البيئية: إذ تؤثر التغيرات البيئية على بناء المجتمعات المستدامة من حيث التلوث الناتج من الصناعات والنشاطات البشرية بالإضافة إلى تصحر الأراضي وشحة المياه وفقدان أصناف محددة من

النباتات والحيوانات وارتفاع درجات الحرارة، كل ذلك أدى إلى استنزاف قدرات البيئة بالتالي عدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

المطلب الثاني

The Second Requirement

تأثير الديمقراطية في بناء المجتمعات المستدامة

The Impact of Democracy in Building Sustainable Societies

تهدف المجتمعات المستدامة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يعتبر النظام الديمقراطي أحد أهم العوامل التي تسهم في بناء المجتمعات المستدامة من خلال توفير فرص المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، وايضاً تعزيز حقوق الإنسان وكذلك تعزيز التنمية المستدامة، لذا سنتناول في هذا المطلب تأثير الديمقراطية في بناء المجتمعات المستدامة في فرعين، الفرع الأول نتحدث عن المشاركة السياسية وتمكين الأفراد في المجتمع، أما الفرع الثاني سنتناول به اليات تعزيز الديمقراطية المستدامة.

الفرع الأول: المشاركة السياسية وتمكين الأفراد في المجتمع:

The First Section: Political Participation and Empowerment of Individuals in Society:

للمشاركة السياسية مكانة مهمة في حياة الأفراد في المجتمع، إذ أنها تمثل صورة واضحة للديمقراطية، فهي أحد الوسائل الديمقراطية للمجتمعات الإنسانية، إذ تهدف المشاركة السياسية إلى تعزيز القيم والمبادئ بالقدر الذي يحقق لهم تنمية شاملة ومستدامة [25]، وتكمن أهمية المشاركة السياسية ايضاً في تحقيق الاستقرار في المجتمع، و المساواة بتوزيع الموارد بعيداً عن الانتماءات، وتمكين الأفراد من الاختيار المناسب للحكام ومراقبتهم، فالمشاركة السياسية تؤدي إلى تعزيز الحريات الفردية والتنمية المجتمعية[26].

وتكمن دوافع المشاركة السياسية باعتبار أن المجتمعات التي تسود فيها المشاركة السياسية هي مجتمعات صحية ونقية، وذلك لإتاحة الفرصة لهذه المجتمعات للمشاركة بآرائها بكل ديمقراطية مما يؤدي إلى تمتعها بالتنمية من خلال مشاركتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تكمن دوافع المشاركة السياسية في نوعين أثنين هما[27]:

أولاً: الدوافع العامة: تكمن الدوافع العامة في شعور الأفراد بضرورة تطوير مجتمعاتهم وتطوير مستوى الخدمة فيه، واتخاذ القرارات ذات النفع العام، إذ يؤدي اشراك الأفراد في تنمية مجتمعاتهم من زيادة مهاراتهم وقدراتهم على مواجهة وحل مشاكلهم.

ثانياً: الدوافع الخاصة: يسعى الأفراد إلى حماية مصالحهم الخاصة من خلال المشاركة في صنع القرار واتخاذه بما يلائم حاجات الفرد في المجتمع، ويسعى ايضا إلى تحقيق المصالح الشخصية من خلال النفوذ السياسي واكتساب الشهرة والمكانة المتميزة بين أفراد المجتمع.

وتسهم المشاركة السياسية في تحقيق الوحدة بين أفراد المجتمع وتمكين الأفراد من اختيار حكامهم وتعزز حق الأفراد في رسم السياسيات العامة، وتعمل على استقرار المجتمع. إذ تعد المشاركة السياسية من أهم مبادئ تنمية المجتمع، إذ يتم تصنيف الأنظمة السياسية من حيث كونها أنظمة متقدمة أو تقليدية من خلال المشاركة السياسية [28].

وتم تأكيد أهمية المشاركة السياسية في المواثيق الدولية، فقد نصت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على(حق كل شخص في أدارة الشؤون العامة لبلاده أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية).وايضا اكدت المادة على ((إن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بأجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت))[29] ونص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على ((حق كل مواطن دون وجه من وجوه التمييز أن يشارك في أدارة الشؤون العامة))[30].

وتتأثر المشاركة السياسية بعدة عوامل أهمها:

أولاً: التنشئة السياسية: هي عملية توارث الثقافة السياسية بين الأجيال التي تؤدي إلى استقرار النظام السياسي، إذ تعتبر عملية مستمرة منذ الطفولة إلى الشيخوخة، إذ يتوقف استقرار المجتمعات وتماسك أفرادها على فهم قواعد وقيم التنشئة السياسية التي تعتبر حلقة وصل بين النظم الاجتماعية وبين النظم السياسية، وقد أكد العديد من العلماء على أهمية التنشئة السياسية منهم أفلاطون و أرسطو إذ يؤدي تدريب أفراد المجتمع من خلال التنشئة السياسية إلى معرفة أنواع مختلفة من الانشطة السياسية[31].

ثانياً: الوعي السياسي: هو (مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ الاساسية التي تسمح للفرد أن يساهم في حل أوضاع مجتمعه من أجل تطويره وتغيره) [32] إذ يؤدي الوعي السياسي إلى تعزيز

الديمقراطية لدى الفرد ومعرفته بحقوقه المدنية و واجباته في المجتمع، كذلك يؤدي ارتفاع نسبة الوعي السياسي إلى استقرار المجتمع والعكس صحيح.

ثالثاً: البيئة الاجتماعية السياسية: تتمتع المجتمعات المتقدمة بحرية التعبير من خلال وسائل عدة منها الاسرة والمدرسة والاعلام والنقابات والجمعيات والتنظيمات السياسية وغيرها من الوسائل، إذ تؤدي هذه الوسائل إلى تعزيز القيم والمبادئ بين الأفراد .

رابعاً: الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي أحد أهم المطالب الأساسية للمجتمعات كافة، إذ يؤدي الاستقرار السياسي إلى استقرار النظام السياسي وقدرته على إدارة الأزمات التي تحدث من دون اللجوء إلى العنف إذ لابد أن يتمتع النظام السياسي بالقبول من قبل الأفراد والقوة والمرونة لإدارة الأزمات والحالات الطارئة التي قد يتعرض لها، والاستقرار السياسي يؤدي إلى تنمية المجتمع وتوفير الخدمات العامة والعمل على القضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق مستويات اجتماعية مقبولة تتوجه نحو المشاركة السياسية بفاعلية وحزم[33].

ويمكن قياس ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات عدة منها[34]:

1. غياب العنف السياسي كـ الحروب والثورات والانقلابات والانتفاضات الشعبية.
2. التداول السلمي للسلطة الذي يعتبر جوهر العملية الديمقراطية، للحيلولة دون تحكم او هيمنة شخص او مجموعة معينة على السلطة.
3. المشاركة السياسية من خلال اشراك الأفراد في صنع السياسية واتخاذ القرارات.
4. استقرار السياسة الاقتصادية إذ يؤدي الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق أهداف التنمية وبالتالي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم.
5. الوحدة الوطنية إذ لابد من توفر ثقافة احترام اختلاف الآراء والتسامح والحرية، ويؤدي الاختلاف المحاط بالحرية إلى الوحدة الوطنية.
6. غياب الهجرة سواء كانت هجرة شرعية أم غير شرعية، فـ الهجرة تحدث عند تدهور الاوضاع الامنية وسوء الاوضاع الاقتصادية.

وغيرها من المؤشرات التي تعمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي للأنظمة السياسية.

خامساً: المواطنة: تعد المواطنة اساس تطور الانظمة السياسية، إذ يتطلب من الفرد تأدية واجباته أتجاه البلد الي ينتمي اليه، بالمقابل حصوله على كامل حقوقه، والمواطنة هي شعور الفرد بانتمائه إلى جماعة

معينه لها تاريخ وثقافة ومصير مشترك، حيث يساهم الفرد بشكل فعال داخل هذه الجماعة، والمواطنة لا يمكن نشوئها إلا في الانظمة الديمقراطية [35].

الفرع الثاني: آليات تعزيز الديمقراطية المستدامة:

Section Two: Mechanisms for Promoting Sustainable Democracy:

تعتبر الديمقراطية مطلب أساسي للنهوض بالمجتمعات المستدامة لما لها من قدرة بالوفاء بمتطلبات التنمية، لهذا لا بد من توافر مجموعة من الآليات التي تساهم في تعزيز الديمقراطية المستدامة [36] أبرزها:

تحسين المؤسسات الديمقراطية للوصول إلى ديمقراطية أفضل لابد من معرفة قدرة المؤسسات الديمقراطية على تحقيق رغبات أفراد المجتمع، ولذلك لابد من العمل على تطوير مؤسسات النظام الديمقراطي من خلال عدة مبادئ أساسية هي:

1. فرض سلطة القانون على جميع أفراد المجتمع دون تميز وتبني نظام قضائي مستقل.
2. أشراك الأفراد في العملية السياسية للوقوف على أعمال الحكومة ومراقبتها وإمكانية التصويت والترشيح.
3. العمل على دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز وسائل الإعلام لـ مراقبة أداء الحكومة والمشاركة ايضا في النقاشات العامة.
4. توفير برامج تثقيفية لتعليم أفراد المجتمع أهم المبادئ الديمقراطية ما يسهل عملية فهم الأداء الحكومي.

أما بخصوص حماية حقوق الإنسان فأن الديمقراطية من الممكن أن توفر بيئة مناسبة لحماية حقوق الإنسان والتنمية والسلام والعدالة والأمن، إذ تعتبر الديمقراطية مرجعاً أساسياً لـحماية جميع حقوق الإنسان، ويتم ذلك من خلال طريقتين هما:

1. ضمان الحقوق الأساسية للفرد بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع والتنظيم بالإضافة إلى حماية حقوق الأقليات.
2. سيادة القانون وتنفيذ القوانين التي تضمن حماية حقوق لأنسان.

وتهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوصول إلى مجتمع مزدهر ومستدام، إذ تعتبر عملية شاملة تهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع وتحسين ظروف الحياة، إذ يكون هدف التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل لتقليل البطالة والعمل على تقليل حدة الفقر، وايضاً العمل على تحسين

الخدمات العامة في حين يكون هدف التنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية وجودة التعليم في المجتمع وجعله متاحاً إلى الجميع، وكذلك العمل على توفير الرعاية الصحية وجعلها مجانية للجميع، حيث تؤدي التنمية الاجتماعية دوراً مهما جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية في ازدهار المجتمعات المستدامة[37].

أما بخصوص التعاون الدولي فأن المجتمع الدولي يسعى إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إذ تهدف هذه الخطة إلى تقليص الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية والعمل على والمساواة وعدم التمييز وايضا الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية [38].

بالإضافة إلى أهمية تمكين المجتمع المدني والمشاركة الشعبية ومراقبة الاداء الحكومي وأهمية المؤسسات التعليمية والبرامج التوعوية الهادفة.

الخاتمـــــــة

تمثل الديمقراطية نظام أساسي لبناء مجتمعات مستدامة تكون قادرة على مواجهة التحديات والتغيرات التي تحدث بين فترة وأخرى، إذ تعمل الديمقراطية على تحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين الأفراد والعمل على حماية حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من المشاركة في صنع السياسيات العامة وبالتالي بناء مجتمعات تنمو وتزدهر بشكل مستدام حيث القضاء على البطالة وخلق مستويات متقاربة بين الأفراد وتوفير الخدمات العامة.

أولاً: الاستنتاجات:

Firstly: Conclusions:

تمثل التنمية حق من حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها الفرد، إذ تعمل التنمية على زيادة رفاهية الأفراد والتوزيع العادل للثروات من خلال مشاركتهم في صنع السياسيات العامة، إذ تساهم المشاركة السياسية في تحقيق الوحدة بين الأفراد وتمكنهم من اختيار حكامهم مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتنمية المجتمع وزيادة رفاهيته وتوفير الخدمات العامة والقضاء على البطالة وتقليل حدة الفقر وتحقيق مستويات اجتماعية مقبولة، وكل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في الأنظمة الديمقراطية، إذ تقوم الديمقراطية على تعزيز واحترام حقوق الإنسان والتسامح والحرية وثقافة احترام الاختلاف في الآراء وايضاً التداول السلمي للسلطة للحيلولة دون هيمنة شخص او مجموعة أشخاص على السلطة.

ثانياً: التوصيات:

Thirdly: Recommendations:

هناك مجموعة من التوصيات للوصول إلى مجتمعات مستدامة هي:

1. **ضرورة إشراك الأفراد في صنع السياسات العامة، إذ يؤدي إشراكهم في رسم السياسات العامة إلى تنمية المجتمع.**
2. **نشر الأسس الديمقراطية في المجتمع كـ الحرية والعدالة والمساواة.**
3. **خلق نظام اقتصادي قوي يوفر فرصاً متساوية للجميع لتعزيز الرخاء والتنمية**
4. **العمل على توفير فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع في كافة المجالات العامة كـالصحة والتعليم وتوفير فرص العمل، كل ذلك يؤدي إلى بناء مجتمعات قوية ومزدهرة.**
5. **أهمية التعاون ما بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتطوير الأسس الديمقراطية وبالتالي تحقيق مجتمعات مستدامة.**

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) **خالد الناصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي أزمة الحرية في الوطن العربي، 1983، ط 1، بيروت، ص 27.**

(2) **لمى علي فرج الطاهري، الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، 2010، ط1، بيروت – لبنان، ص 21.**

(3) **عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، اسراء عبد الرحمن خضير، مجلة ديالى، العدد السابع والستين، 2015، ص 339.**

(4) **شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها) ط1، بغداد–اربيل–بيروت، ص9.**

(5) **هاشم الميلاني، الديمقراطية من الاغريق إلى عالم ما بعد الحداثة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية – العتبة العباية المقدسة–، ط1، 2017، ص 12.**

(6) **احمد عبد الحميد الخالدي، القانون الدستوري للنظم السياسية الديمقراطية الرئيسية – دراسة مقارنة– دار الكتب القانونية، مصر، ط1، 2011، ص 21.**

(7) **وائل السواح: الديمقراطية، بيت المواطن للنشر والتوزيع. ط1، 2014، دمشق – الجمهورية العربية السورية، ص 19.**

(8) **لمى علي فرج الطاهري ، الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، مصدر سبق ذكره ص 119.**

(9) **صبري سعيد، الديمقراطية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص7.**

(10) عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والنظم السياسية مع مقارنة المبادئ الدستورية في الشريعة الاسلامية، ج 1، 1975، الاسكندرية، ص 99.

(11) صبري سعيد: الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(12) عبد الغني بسيوني: النظم السياسية – النظرية العامة للدولة – الحكومات – الحقوق والحريات العامة، ط6، 2008، ص 195.

(13) د شمران حمادي: النظم السياسية، ط3، 1973، بغداد، ص135.

(14) محمد عبد الله العربي البك: الديمقراطية، قسم الخدمة العامة بالجامعة الاميركية بالقاهرة، 1945، ط1، ص 24–23

(15) شاكر الانباري: الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)، معهد الدراسات الاستراتيجية – العراق، 2007، ط1. بغداد – اربيل– بيروت، ص 19.

(16) أمنه جبار مطر درويش الدليمي: الامن الإنساني والتنمية المستدامة، مجلة دار السلام للعلوم الاسلامية، العدد 3، 1–7–2017، ص 7.

(17) محمد كامل عارف: مستقبلنا المشترك، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 24.

(18) نزار حامد محمد: المسؤولية المدنية للدولة عن تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصحي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2023، ص 98.

(19) هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي: حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 22.

(20) تريكي عبد الرؤوف: مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر– رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص 25.

(21) ناظم نواف ابراهيم: النخبة السياسية ومسألة التنمية البشرية المستدامة في العراق بعد 2003 دراسة وصفية – تحليلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد الحادي والخمسون، 2022، ص 20.

(22) أهداف التنمية المستدامة، تقرير منظمة الامم المتحدة عام 2015.

(23) المشاركة السياسية لطلبة كلية التربية الاساسية بدولة الكويت دراسة ميدانية: كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 168، الجزء الأول، ابريل2016، ص 310.

(24) ينظر: بولينا لمعوشي أيوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، جونية– لبنان، 2016.

(25) سعد عبد الحسين نعمة: المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2013، ص 19.

(26) محمد ذياب النسعة: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الاردن – عمان، 2022، ص 79.

(27) رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية وطبيعة المجتمع العراقي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص 9.

(28) المادة 21من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

(29) وثيقة الامم المتحدة A/51/40 المرفق الخامس

(30) خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2009، ص 132.

(31) عبد السلام ابراهيم بغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب 1993، ص 288.

(32) علي موهوب الطاهر، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 180.

(33) سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسة وأبحاث الملة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3، 2018، ص 126.

(34) احمد عبد الهادي حسين الجنابي، استقرار النظام السياسي وأثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة، اطروحة دكنوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، 40.

(35) ندى احمد موسى السعبري، مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية وتحقيق المواطنة بعد عام 2003، محافظة بابل انموذجاً، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2017، ص 17.

(36) لمحة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والديمقراطية متاح على الرابط www.ohchr.org/ar/about-democracy-and-human-rights

(37) بولين المعوشي ايوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار افكار للطباعة والنشر، جونيه– لبنان، ط بلا، 2016، ص 65–66.

(38) بولين المعوشي ايوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 70.

المصـــــادر

أولاً: الكتب:

I. احمد عبد الحميد الخالدي، القانون الدستوري للنظم السياسية الديمقراطية الرئيسية – دراسة مقارنة– دار الكتب القانونية، مصر، ط1، 2011.

II. بولين المعوشي ايوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار افكار للطباعة والنشر، جونيه– لبنان، ط بلا، 2016.

III. خالد الناصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي أزمة الحرية في الوطن العربي، 1983، ط 1، بيروت.
IV. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2009.
V. د شمران حمادي: النظم السياسية، ط3، 1973، بغداد.
VI. شاكر الانباري: الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)، معهد الدراسات الاستراتيجية – العراق، 2007، ط1. بغداد – اربيل– بيروت.
VII. صبري سعيد، الديمقراطية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.
VIII. عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والنظم السياسية مع مقارنة المبادئ الدستورية في الشريعة الاسلامية، ج 1، 1975، الاسكندرية.
IX. عبد السلام ابراهيم بغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب 1993.
X. عبد الغني بسيوني: النظم السياسية – النظرية العامة للدولة – الحكومات – الحقوق والحريات العامة، ط6، 2008.
XI. علي موهوب الطاهر، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، العلم والايمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
XII. لمى علي فرج الطاهري، الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، 2010، ط1، بيروت – لبنان.
XIII. محمد ذياب النسعة: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الاردن – عمان، 2022.
XIV. محمد عبد الله العربي البك: الديمقراطية، قسم الخدمة العامة بالجامعة الاميركية بالقاهرة، 1945، ط1.
XV. محمد كامل عارف: مستقبلنا المشترك، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
XVI. هاشم الميلاني، الديمقراطية من الاغريق إلى عالم ما بعد الحداثة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية –العتبة العباية المقدسة–، ط1، 2017.

XVII. وائل السواح: الديمقراطية، بيت المواطن للنشر والتوزيع. ط1، 2014، دمشق – الجمهورية العربية السورية.

ثانيا: البحوث المنشورة:

I. أمنه جبار مطر درويش الدليمي: الامن الإنساني والتنمية المستدامة، مجلة دار السلام للعلوم الاسلامية، العدد 3، 1–7–2017.

II. سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسة وأبحاث الملة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3، 2018.

III. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، اسراء عبد الرحمن خضير، مجلة ديالى، العدد السابع والستين، 2015.

IV. المشاركة السياسية لطلبة كلية التربية الاساسية بدولة الكويت دراسة ميدانية: كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 168، الجزء الأول، ابريل2016.

V. ناظم نواف ابراهيم: النخبة السياسية ومسألة التنمية البشرية المستدامة في العراق بعد 2003 دراسة وصفية – تحليلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد الحادي والخمسون، 2022.

VI. نزار حامد محمد: المسؤولية المدنية للدولة عن تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصحي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2023.

ثالثاً: الرسائل والأطروحات:

I. احمد عبد الهادي حسين الجنابي، استقرار النظام السياسي وأثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

II. تريكي عبد الرؤوف: مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر– رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

III. رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية وطبيعة المجتمع العراقي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.

IV. سعد عبد الحسين نعمة: المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2013.

V. ندى احمد موسى السعبري، مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية وتحقيق المواطنة بعد عام 2003، محافظة بابل نموذجا، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2017.

VI. هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي: حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

رابعاً: المواد والتقارير:

I. أهداف التنمية المستدامة، تقرير منظمة الامم المتحدة عام 2015.

II. المادة 21من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

III. وثيقة الامم المتحدة A/51/40 المرفق الخامس

خامساً: المواقع الالكترونية:

I. لمحة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والديمقراطية متاح على الرابط www.ohchr.org/ar/about-democracy-and-human-rights

References

First: Books:

I. *Ahmed Abdel Hamid Al-Khalidi, Constitutional Law of the Main Democratic Political Systems - A Comparative Study - Dar Al-Kotob Al-Qanuniyah, Egypt, 1st ed., 2011.*

II. *Pauline Al-Maoushi Ayoub, The Problem of Sustainable Development in the Arab World, Dar Afkar for Printing and Publishing, Jounieh - Lebanon, no ed., 2016.*

III. *Khaled Al-Nasser, Democracy and Human Rights in the Arab World, The Crisis of Freedom in the Arab World, 1983, 1st ed., Beirut.*

IV. *Khairi Abdul Razzaq Jassim, The Political Process in Iraq, Iraq Center for Studies, Baghdad, 2009.*

V. *Dr. Shamran Hammadi: Political Systems, 3rd ed., 1973, Baghdad.*

VI. *Shaker Al-Anbari: Consensual Democracy (Its Concept and Models), Institute of Strategic Studies - Iraq, 2007, 1st ed. Baghdad - Erbil - Beirut.*

VII. *Sabri Saeed, Democracy, Nahdet Misr for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed., 2007.*

VIII. *Abdul Hamid Metwally: Constitutional Law and Political Systems with a Comparison of Constitutional Principles in Islamic Law, Part 1, 1975, Alexandria.*

IX. *Abdul Salam Ibrahim Baghdadi: National Unity and the Problem of Minorities in Africa, Center for Arab Unity Studies, Beirut, August 1993.*

X. *Abdul Ghani Bassiouni: Political Systems - General Theory of the State - Governments - Public Rights and Freedoms, 6th ed., 2008.*

XI. *Ali Muhabb Al-Taher, Socialization and its Relationship to Political Participation, Science and Faith for Publishing and Distribution, Cairo, 2010.*

XII. *Lama Ali Faraj Al-Tahiri, Semi-Direct Democracy and the Application of its Aspects in Some Contemporary Constitutions, 2010, 1st ed., Beirut - Lebanon.*

XIII. *Muhammad Dhiab Al-Nasa'a: Civil Society Institutions and Their Role in Promoting Political Participation, Dar Yaffa Scientific Publishing and Distribution, 1st ed., Jordan - Amman, 2022.*

XIV. *Muhammad Abdullah Al-Arabi Al-Bak: Democracy, Department of Public Service, American University in Cairo, 1945, 1st ed.*

XV. *Muhammad Kamil Arif: Our Common Future, prepared by the World Committee for Environment and Development, World of Knowledge, Kuwait, 1978.*

XVI. *Hashim Al-Milani, Democracy from the Greeks to the Post-Modern World, Islamic Center for Strategic Studies - Holy Shrine of Al-Abaya -, 1st ed., 2017.*

XVII. *Wael Al-Sawah: Democracy, Beit Al-Muwatin for Publishing and Distribution. 1st ed., 2014, Damascus - Syrian Arab Republic.*

Second: Journals Articles

I. *Amna Jabbar Matar Darwish Al-Dulaimi: Human Security and Sustainable Development, Dar Al-Salam Journal for Islamic Sciences, Issue 3, 1-7-2017.*

II. *Suhaila Hadi, Political Stability: A Study of Indicators and Investigation Factors, Journal of Study and Research of the Arab Nation in Humanities and Social Sciences, Volume 10, Issue 3, 2018.*

III. *Abdullah Hassoun Muhammad, Mahdi Saleh Dawi, Israa Abdul Rahman Khadir, Diyala Journal, Issue 67, 2015.*

IV. *Political Participation of Students of the College of Basic Education in the State of Kuwait, a case Study: College of Education, Al-Azhar University, Issue 168, Part One, April 2016.*

V. *Nazim Nawaf Ibrahim: The Political Elite and the Issue of Sustainable Human Development in Iraq after 2003, a Descriptive-Analytical Study, Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriyha University, Issue 51, 2022.*

VI. *Nizar Hamid Muhammad: The State's Civil Responsibility for Achieving Sustainable Development in the Health Sector, Journal of Legal and Political Sciences, University of Diyala, Volume 12, Issue 2, 2023.*

Third: Thesis and Dissertations

I. *Ahmed Abdul Hadi Hussein Al-Janabi, The Stability of the Political System and Its Impact on Formulating the Comprehensive Strategy, Unpublished PhD Thesis, College of Political Science, University of Nahrain.*

II. *Triki Abdul Raouf: The Status of Renewable Energy and Its Role in Achieving Sustainable Development - The Case of Algeria - Master's Thesis, College of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers, 2014.*

III. *Raghad Nasaif Jassim, Partisan Political Participation and the Nature of Iraqi Society, PhD Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2013.*

IV. *Saad Abdul Hussein Nemah: Political Participation and Political Decision-Making: A Case Study of Iraq, Master's Thesis, University of Baghdad, 2013.*

V. *Nada Ahmed Musa Al-Saabry, Institutions of Political Socialization and Achieving Citizenship after 2003, Babil Governorate as a Model, Master's Thesis, Al-Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf, 2017.*

VI. *Hisham bin Issa bin Abdullah Al-Dalali Al-Shehhi: The Right to Sustainable Development in the Rules of International Human Rights Law, Master's Thesis, College of Law, Middle East University, 2017.*

Fourth: Articles and Reports:

I. *Sustainable Development Goals, United Nations Report 2015.*

II. *Article 21 of the Universal Declaration of Human Rights of 1948.*

III. *United Nations Document A/51/40 Annex V*

Fifth: Websites:

I. *Overview of Democracy and Human Rights, Office of the High Commissioner for Human Rights and Democracy, available at www.ohchr.org/ar/about-democracy-and-human-rights*